مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة حقائق حول:

الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة وانعكاسها على الواقع الديموغرافي للسكان

إعداد:

وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية

تموز/ يوليو 2025

مقدمة:

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد جريمة الإبادة الجماعية على قطاع غزة للشهر (21) على التوالي، وتعتمد سياسة القتل الجماعي، والتهجير القسري للسكان، وتخضعهم لظروف معيشية قاسية، وتستخدم سياسة التجويع والتعطيش كسلاح حرب، بل وحولت عمليات الغوث الإنساني إلى أداة من أدوات الإبادة الجماعية. كما اعتمدت تدمير القطاعات البيئية والزراعية والصناعية والبنية التحتية، بالإضافة إلى تدمير وتجريف ونسف الأعيان المدنية وخاصة المنازل والشقق والمدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الصحية وأبار المياه ومنشآت المياه والصرف الصحي.

وبمناسبة اليوم العالمي للسكان، الذي يصادف 11 يوليو من كل عام، يصدر مركز الميزان لحقوق الإنسان ورقة حقائق، بعنوان الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في قطاع غزة وانعكاسها على الواقع الديموغرافي للسكان. ويستعرض خلالها مؤشرات مختارة حول مستوى الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قطاع غزة بعد (643) يوماً من حرب الإبادة الجماعية وانعكاسها على الواقع الديموغرافي والتركيب السكاني.

أبرز الملامح الديموغرافية لسكان قطاع غزة في ظل انتهاكات الحق في الحياة والسلامة الجسدية

- يقدر عدد السكان المقيمين في قطاع غزة بنحو (2.13) مليون فرد نهاية عام (2024)، ويمتاز المجتمع الغزّي بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن (15) سنة من مجمل السكان (40.3%)، ونسبة الأفراد الذين يبلغون (65 سنة فأكثر) من عمرهم (3.0%).[1] علماً أن نسبة اللاجئين تشكل ما نسبته (73%) من إجمالي عدد السكان.[2]
- بلغ مجموع الشهداء ممن وصلوا إلى المستشفيات (57,575) فلسطينياً[3]، ويُشكل الأطفال والنساء والمسنين ما نسبته (60%)، بينما بلغ مجموع الأطفال الأيتام (أطفال بلا والدين أو أحدهما) حوالي (42,000) طفل.[4]
- مسحت قوات الاحتلال (2,483) عائلة بالكامل من السجل المدني جراء الاستهداف، وأبيدت (5,620) أسرة – متبقي منها ناجٍ واحد.[5]
- قتلت قوات الاحتلال (12,400) سيدة وصل منهن إلى المستشفيات (8,968)، وبلغ عدد الأمهات الشهيدات (7,950) سيدة، وارتفع عدد الأرامل لنحو (14,700) اللواتي استشهد أزواجهن.[6]
- ارتفع أعداد المفقودين خلال الحرب إلى نحو (9,000) مفقوداً، نتيجة حالات الاختفاء القسري في ظل وجود السجون السرية الإسرائيلية، ومواقع الاحتجاز غير الرسمية، واستمرار النزوح القسري، ودفن الضحايا، وقصف المنازل على رؤوس السكان، حيث ما زالوا تحت الأنقاض ولا يزال مصير الآلاف مجهولاً.[7]

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. الفلسطينيون في نهاية العام 2024. رام الله-فلسطين. الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2710.pdf
2 وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى. الرابط: https://2u.pw/6boqR
3 وزارة الصحة الفلسطينية. (7 يوليو، 2025)؟ الرابط: https://www.facebook.com/share/p/1EyPxwP2eQ/
4 مصادر دولية ومحلية
5 المرجع السابق.
6 مرجع السابق.
7 المرجع السابق.

- بلغ عدد الجرحى خلال الحرب (136,879)[8]. من بينهم (17,000) يحتاجون إلى تأهيل طويل الأمد، وأكثر من (4,700) من حالات البتر من بينهم ما نسبته (18%) طفل.[9] وارتفع العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة في القطاع إلى أكثر من (85,000) شخصاً.[10]

واقع الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في قطاع غزة

- تدهورت الأوضاع الصحية في قطاع غزة ووصلت إلى مستويات كارثية، نتيجة خروج (22) مستشفى من أصل (38) مستشفى تعمل في قطاع غزة، ويعمل حالياً (16) مستشفى فقط (11 مستشفى أهلي، و5 حكومي) ويوجد ضغط شديد في أقسام العناية المكثفة حيث تعمل (45) غرفة عمليات من أصل (312) غرفة[11]. وهي تعمل بشكل جزئي جراء النقص الحاد في التجهيزات والطواقم الطبية، وخاصة أجهزة التشخيص.
- حظر دخول الإمدادات الطبية ترافق مع اكتظاظ المرضى والجرحى في المرافق الصحية المتبقية والتي تفوق طاقتها الاستيعابية، حيث أشارت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) أنها لم تعد قادرة إلا على تشغيل (9) من أصل (22) عيادة، وانخفض عدد الفرق الطبية لديها إلى الثلث.[12]
- تفاقمت معاناة النساء والفتيات بشكل غير مسبوق جراء عدم القدرة للوصول إلى المراحيض في أماكن النزوح، ونفاد مستلزمات النظافة تماماً في ظل الحصار المشدد، وشمل ذلك: الفوط الصحية اللازمة للحيض، والنقص في المياه والصابون، حيث يوجد في قطاع غزة (700,000) امرأة وفتاة في سن الحيض، ويحتاج القطاع شهرياً إلى نحو (10) مليون فوطة صحية.[13]
- سجل العجز في قائمة الأدوية الأساسية ما نسبته (51%)، وارتفع العجز في أدوية الرعاية الأولية وخاصة أمراض السكر، والضغط والقلب ليصل إلى (53%)، وأمراض السرطان والدم (64%)، فيما ارتفع العجز في المستهلكات الطبية إلى (60%)، وفي القسطرة القلبية ما نسبته (100%)، والعظام (87%).[14]
- أكتُشفَ وجود فايروس شلل الأطفال في قطاع غزة، فيما تواصل سلطات الاحتلال حظر إدخال اللقاحات، مما يهدد نحو (602,000) طفلاً بخطر الإصابة بالإعاقات المزمنة، بينما أصيب آلاف الأطفال بمرض التهاب السحايا.[15]
- حُرِم أكثر من (658,000) طفل في سن الدراسة من الحصول على التعليم النظامي، ونحو (87,000) طالب جامعي، حيث دمرت أو تضررت بشكل جسيم أكثر من (57) مبنى جامعي و(403) مبنى مدرسي من أصل (564).[16]

---

[8] وزارة الصحة الفلسطينية. (7 يوليو، 2025)؟ الرابط: https://www.facebook.com/share/p/1EyPxwP2eQ/

9مصادر دولية ومحلية.

[10] انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2025). ورقة بعنوان: ذوو الإعاقة في قطاع غزة. معاناة مضاعفة وضحايا منسيون في سياق الإبادة الجماعية. الرابط: [https://www.mezan.org/ar/post/46714]

11 زاهر الوحيدي، مدير وحدة المعلومات الصحية في وزارة الصحة بغزة، قابله فريق البحث، بتاريخ 2025/5/23.

[12] Dr Rihab Quqa. (2025, May 18). UNRWA Health Response to the health needs in the current Gaza war. Paper presented at workshop organized by The Independent Commission for Human Rights (ICHR) in partnership with the Medical Relief Society entitled: (The Reality of the Health System in the Gaza Strip: Challenges and Confronting the Repercussions).

[13] صندوق الأمم لمتحدة للسكان. (2025 يونيو 2). " من عملية طبيعية إلى كابوس: كيف تتعامل نساء وفتيات غزة مع الحيض في منطقة حرب. الرابط: https://2u.pw/csNvH

[14] المرجع السابق.

[15] وزارة الصحة الفلسطينية (2025). تاريخ الدخول 2025/4/20م. الرابط: https://2u.pw/TNYCa

[16] الأمم المتحدة، الجمعية العامة. (2025 مايو 6) مجلس حقوق الإنسان. الدورة (59). تقرير اللجنة المستقلة المعنية بالتحقيق في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي إسرائيل.

- شهد الواقع البيئي تدهوراً خطيراً؛ نتيجة تراكم النفايات الصلبة في المناطق المأهولة بالسكان، والتي تقدر بنحو نصف مليون طن، بجانب نحو (50) مليون طن من ركام الأبنية التي تعرضت للتدمير، ما تسبب في انتشار الأوبئة والحشرات والأمراض.[17]
- لحقت أضرار في (110) موقع ثقافي وديني وتشمل: (13 موقع ديني، و77 مبنى ذا قيمة تاريخية أو فنية، وثلاثة مستودعات للممتلكات الثقافية المنقولة، و9 معالم أثرية ومتحف واحد و7 مواقع أثرية).[18]
- تقلصت خدمات بلديات قطاع غزة بسبب نفاد الوقود اللازم لتشغيل آبار المياه ومضخات الصرف الصحي، حيث انخفضت حصة الفرد من مياه الاستخدام المنزلي إلى أقل من (10) لترات، وانخفض نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب إلى (2–3) لتر يومياً.[19]
- شهد الاقتصاد الفلسطيني انكماشاً حاداً بمعدل (83.2%)[20]. ودمرت قوات الاحتلال (90%) من القطاع الصناعي، وسرِّحَ حوالي (33.000) عامل/ة من أماكن عملهم وأصبحوا غير قادرين على تلبية احتياجاتهم اليومية، وتزامن ذلك مع النقص الحاد في السيولة النقدية، ما انعكس سلبياً على الدورة الاقتصادية.[21]
- ارتفع معدل البطالة في صفوف القوى العاملة إلى حوالي (68%)، وأظهرت النتائج تضرر فئة الشباب (15–29) سنة بشكل كبير، فحوالي ثلاثة أرباع الشباب (74%) أصبحوا خارج التعليم والتدريب وسوق العمل.[22]

سياسة التجويع وأوامر الإخلاء

- حشرت قوات الاحتلال سكان قطاع غزة في منطقة جغرافية ضيّقة لا يتوفر فيها الحد الأدنى من المقومات الإنسانية، وبات (82%) من مساحة القطاع إما مناطق عسكرية إسرائيلية أو خاضعة لأوامر الإخلاء.[23] ودمرت تلك القوات نحو (210,000) وحدة سكنية بشكل كلي، و(290,000) بشكل بالغ غير صالح للسكن وجزئي.[24]
- يواجه النازحون أوضاعاً مأساوية في ظل انعدام المأوى، واضطرارهم للإقامة في الخيام والمرافق العامة صيفاً وشتاءً، مع استمرار الهجمات العسكرية ونقص أعداد الخيام والشوادر البلاستيكية ولوازم المأوى.[25] ولجأ نحو مليون نازح إلى مرافق ومنشآت وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.[26]
- تستخدم قوات الاحتلال التجويع كسلاح ضد المدنيين، ما تسبب في تفشي المجاعة على نطاق واسع، وأفضى إلى وفاة (242) فلسطيني/ة جلّهم من الأطفال وكبار السن. وتحاول قوات الاحتلال إشاعة الفوضى والفلتان باستهدافها المنظم لقوى الأمن والشرطة المكلفين بحماية وتنظيم مرور إرساليات الأغذية.

---

17 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وسلطة جودة البيئة (2025 يونيو 5)، بيان صحافي بمناسبة يوم البيئة العالمي. الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5999

18 منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافية (اليونسكو). الرابط: Gaza Strip: Damage assessment | UNESCO

19 انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان. ورقة حقائق بعنوان: تفاقم معاناة السكان في الحصول على المياه خلال حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة. الرابط: https://www.mezan.org/ar/post/46688

20 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). (2025، يونيو). المراقب الاقتصادي. العدد الرابع لعام 2024م.

21 انظر، مركز الميزان لحقوق الإنسان. بيان صحافي بمناسبة اليوم العالمي للعمال. الرابط: https://www.mezan.org/ar/post/46700

22 المرجع السابق.

23 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية- الأرض الفلسطينية المحتلة (OCHA). (2025م، 7 يونيو). آخر مستجدّات الحالة الإنسانية رقم (296) - قطاع غزة. تاريخ الاطلاع (8 يونيو 2025). الرابط: https://2h.ae/mLkv

24 مرجع سابق

25 انظر: تقرير ناحون في مهب الريح. مركز الميزان لحقوق الإنسان. الرابط: https://www.mezan.org/ar/post/46542

26 الأمم المتحدة، الجمعية العامة. مجلس حقوق الإنسان. (2025، مايو 6). تقرير اللجنة الدولية المستقلة المعنية بالتحقيق في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وفي إسرائيل.

- قتل (766) فلسطيني، وأصيب (5,044) آخرين من السكان المدنيين المُجوّعين أثناء انتظارهم استلام المساعدات، أو توجههم إلى مراكز التوزيع التي تشرف عليها مؤسسة غزة الإنسانية وسط وجنوب قطاع غزة.[27]
- انعكس سوء التغذية بشكل أشد على النساء الحوامل والمرضعات، في ظل عدم توفر المكملات الغذائية وحليب الأطفال وانعدام النظافة، وشح المياه، مما أدى إلى مضاعفات صحية عند المواليد حيث انخفضت أوزانهم وأصبحت تتراوح بين (1.5– 2.5) كيلوغرام، علماً أن الوزن المثالي يتراوح بين (2.5–3.5) كيلو.[28]
- ارتفع معدل الإجهاض التلقائي (إسقاط) بنسبة (300%)، وارتفعت نسبة الولادات المبكرة بنسبة (25%).[29]وارتفعت نسبة الأطفال الخدج لتتراوح بين (60–70%) حيث كانت في أسوأ الأحوال في الأوضاع العادية لا تتجاوز نسبتهم (20–30%).[30]

جريمة الإبادة وتدهور الأحوال المعيشية وانعكاسها على الواقع الديموغرافي:

- طرأ انخفاض على أعداد المواليد الجدد بشكل كبير وملحوظ، مقارنة مع سنوات ما قبل الحرب حيث كان متوسط المواليد سنوياً (56,000) مولود جديد، وانخفض عددهم إلى (37,000) مولود عام (2024)، وفي النصف الأول من عام (2025) بلغ عددهم (16,954) مولود جديد مما يشير إلى تراجع بلغت نسبته (39%).[31]
- انخفضت نسبة الفئة العمرية (0–4) سنوات بشكل ملحوظ والتي تشكل قاعدة الهرم السكاني من (20%) في عام (2023) إلى (16.7%) في عام (2024).[32] وطرأ انخفاض على حالات الزواج حيث سجلت خلال الفترة الممتدة من بداية الحرب 7 أكتوبر/2023 حتى شهر ديسمبر/2024 (15,000) حالة زواج علماً أن متوسط حالات الزواج للثلاث سنوات التي سبقت الحرب حوالي (20,418) سنوياً.[33]
- شكل عدد الشهداء والمفقودين ما نسبته (3%) من مجمل سكان قطاع غزة،[34] وترافق ذلك مع انخفاض في متوسط حجم الأسرة إلى (5.3) فرد في العام (2023) مقارنة مع (6.4) في العام (2010)، وانخفاض معدل الخصوبة حيث انخفض من (5.8) مولود لكل إمرأة إلى (3.9) في الفترة الممتدة من عام (2017) إلى عام (2019)، وهذا يقود إلى تغييرات في عدد السكان.[35]

الخلاصة والتوصيات:

تشير المعطيات والحقائق التي تقدمها الورقة إلى أن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تشهد تدهوراً متسارعاً وغير مسبوقاً في ظل استمرار جريمة الإبادة الجماعية وسياسة القتل الجماعي، واستخدام التجويع كأسلوب حرب، وتعمد نشر الفوضى والجريمة على نطاق واسع، وقد انعكس ذلك سلباً على الواقع الديموغرافي والتركيب السكاني الذي طرأت

---

[27] وزارة الصحة الفلسطينية، (2025، 8 يوليو). التقرير الإحصائي اليومي لعدد الشهداء والجرحى جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

28 انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2025). ورقة حقائق بعنوان: سوء التغذية يفتك بأجساد الأطفال تحت الحصار وإطلاق النار. الرابط: https://www.mezan.org/ar/post/46702

[29] المرجع السابق.

30 انظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان، (2025). ورقة حقائق بعنوان: سوء التغذية يفتك بأجساد الأطفال تحت الحصار وإطلاق النار. الرابط: https://www.mezan.org/ar/post/4670

31 زاهر الوحيدي، مدير وحدة المعلومات الصحية في وزارة الصحة بغزة، قابله فريق البحث بتاريخ 2025/5/23.

[32] Dr Rihab Quqa. (2025, May 18). UNRWA Health Response to the health needs in the current Gaza war. Paper presented at workshop organized by The Independent Commission for Human Rights (ICHR) in partnership with the Medical Relief Society entitled:).

[33] يوسف الشنطي، المدير العام لديوان مجلس القضاء الشرعي في قطاع غزة، قابله فريق البحث بتاريخ (3 يوليو 2025).

34 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2024. الفلسطينيون في نهاية العام 2024. رام الله-فلسطين. الرابط:

35 المرجع السابق.

عليه تغييرات كبيرة بفعل سياسة القتل الجماعي وإبادة الأسرة، وانخفاض أعداد المواليد وعدد حالات الزواج، وعزوف الأسر عن الإنجاب.

وبناءً على ما تقدم، مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب بما يلي:

1. تدخل المجتمع الدولي بشكل فوري وعاجل انطلاقاً من التزاماته القانونية والأخلاقية لوقف جريمة الإبادة الجماعية المتواصلة منذ (21) شهراً، وإجبار اسرائيل على الامتثال للتدابير التحفظية التي أقرتها محكمة العدل الدولية في أوامرها الصادرة، وإنهاء الحصار المفروض على سكان قطاع غزة والسماح بمرور إرساليات الأغذية والأدوية بكميات كافية.
2. التحقيق في كافة الجرائم المرتكبة والتي تتنافى مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لإنهاء الحصانة وتفعيل مبدأ المحاسبة والمساءلة الدولية.
3. تكثيف جهود المؤسسات الدولية والمحلية ومنظمة الصحة العالمية لضمان حصول الجميع على الرعاية الصحية وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية والمكملات الغذائية.
4. صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) بتكثيف الحملات والتدخلات من أجل ضمان الصحة الإنجابية للنساء ورعاية الحوامل، وتوفير لوازم الولادة الآمنة وحقائب اللوازم الصحية للنساء، وتنظيم الدورات والورش اللازمة للعاملين في المجال الصحي والمسؤولين عن أماكن ومناطق النزوح للتعامل مع قضايا النساء والفتيات والحفاظ على صحتهن وكرامتهن.